

في هذه الايام المجيدة ، في ايام هذا العيد الوطني ، عيد الخلاص من الحاق
 وطننا باسرائيل ، والمتمثل بالغاء اتفاق ١٧ أيار ، يحق للمرأة اللبنانية ان تعترف
 بأقتران عيدها ، عيد ٨ آذار بهذا العيد الوطني الكبير ، عيد الاستقلال
 والحرر ، عيد الكفاح المجيد ساهمت في صنع المرأة اما وزوجة وشقيقة وفتاة كما
 ساهمت في صنع انت يا ام المخطوف والمعتقل والمفقود .

حضرة النقيب

حضرة امين سر نقابة الصحافة

ايها السادة .

ليست المرة الاولى التي تحتضننا الصحافة اللبنانية ، وليس غريبا ان نلجأ الى
 هذا المنبر لاعادة طرح قضيتنا ، فكلانا عانى ويعانى من الخطف .

فالمحاولات المنظمة لخطف الصحافة وحرية الكلمة عبر تطبيق المرسوم ١ لا تقل
 شأننا عن اختطاف مئات المئات من ابائنا وازواجنا واشقائنا وحتى امهاتنا .
 وان كان الخطف الذي طال الاشخاص غير منظم الا انه انتظم ضمن اطار فرض التسلط
 والهيمنة لحساب حزب الكتائب وميليشياته المسلحة تحت اسم الشرعية ورايتها .

حضرة النقيب

ايها السادة ،

لم تعد قضيتنا المأساة بحاجة للشرح او تفضيل وقد انقضى على حدوشها عام
 وشصف هذا اذا لم نعد الى الحقبة التي استحضر اثناءها الفاشيون حضارة الخطف
 قصدا المخطوفين منذ عام ١٩٧٥ و ١٩٧٦ ٥٥٥٥ .

ونعقد موءتمرا الصحفي في هذه الايام المصيرية التي تمر بها البلاد ليس
 لعرض القضية من جديد ولا لتأليف لجنة جديدة ولا لتحديد المسؤولين عن الخطف
 والتغاضي عنه لان ذلك اصبح واضحا .

موءتمرا الصحفي يعقد اليوم ليحدد بعض النقاط الاساسية ونتوجه فيه لطرفين
 الدولة وجبهة الخلاص وحركة امل والمعارضة الوطنية .

- ٢ -

فيما يخص الدولة وحلفائها :

لقد تمحور تحركنا من بدايته حول مؤسسات الدولة الشرعية التي مازال رئيس

الجمهورية وحتى الآن يدافع عنها بشتى الوسائل *

فاتصالا بتا برئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب وجميع المسؤولين

كائنات مصطدام بحائط مسدود من المواطنين والوعود وللأسف بسيل من التشاكي والتبكي

بعدم قدرتهم على عمل أي شيء تجاه هذه القضية والجهة الفاعلة واسفنا الاكبر على

رئيس الجمهورية ورئيس مجلس وزرائه وزير الداخلية انه كان يوجد عدد كبير من هؤلاء المخطوفين

في سجون السلطة الشرعية ، فاذا كانوا يجهلون امر هؤلاء فلا مخرج * والا خطر اذا كانوا

فعلا متواطئين في عملية اخفائهم ، والا خطر في كل هذه القضية انه عندما اشتدت المطالبة

بالافراج عنهم تم وبشكل سافر تهريب كثير من هؤلاء المعتقلين الى اقبية القوات اللبنانية

وخصوصا المعتقلين السياسيين الذين تأكد وجودهم لدى اجهزة الدولة * " وسوف نحسّد

في مؤتمر لاحق اسما بعض المعتقلين وتواريخ تسليمهم الى القوات اللبنانية) *

نضيف انه نتيجة لتحركنا وضغطنا المتواصل على المسؤولين ، حاولوا تجميع هذه

القضية بأن شكلوا لجنة وزارية للاستقصاء حول المخطوفين والمفقودين بتاريخ ٨٣/٧/١٤ فمّص

احترامنا لاعضاء هذه اللجنة اقتصر عملها على جمع اسما قسم من المخطوفين والمفقودين *

وبعد سلسلة من التحركات والاتصالات التي كنتم تواكبونها على صفحات الجرائد

او في الشوارع مع صرخات النساء وبكاء الاطفال *

اتي احيانا ليوم المخطوف والمفقود في العالم في ٨٣/١٢/١٠ ليهز من جديد

ضامائر الطيبين والشرفاء الذي شاركوا الاعتصام في ذلك اليوم وعلى رأسهم سماحة مفتي

الجمهورية الشيخ حسن خالد والخطوة المشهورة له بتأليف لجنة دار الفتوى التي نكن لها

رئيسا واعضاء كل الاحترام والتي شكلت منعطفا في قضية المخطوفين والمفقودين معنويا ونوعيا.

وقد سبق للجنة ان اوضحت في المؤتمر الصحفي الذي عقدته في دار الافتاء ومن ثم في المذكرة

التي رفعتها الى سماحة المفتي وحولها بدوره الى رئيس الوزراء المنهجية التي اتبعتها

لحسم قضية المخطوفين * وذلك عبر ادخال الصليب الاحمر الدولي ليتولى الكشف عن اماكن

وجود المخطوفين وهذه هي مهمته ومن ثم وضع تقرير عن المعلومات التي حصل عليها لدى الدولة

لتأخذ دورها الطبيعي في انهاء هذه القضية والافراج عن جميع المخطوفين *

وقد تعهد اركان الدولة السياسيين والعسكريين بمساعدة وتسهيل عمل الصليب الاحمر

الدولي امام اية عقبة تعترضه *

وكلكم تعلمون ان الصليب الاحمر باشر مهمته لكن هناك طرفا سياسيا منعه من استكمال

مهمته وتبين فيما بعد ان هذا الطرف هو القوات اللبنانية *

وبالرغم من وضوح كل خيوط هذه القضية وفقدان اية حجة لتهرب المسؤولين ، لم تتحرك الدولة حتى حفظا لما وجهها من الضغط على القوات اللبنانية • • وليس الصليب الاحمر الدولي الهيئة الدولية الوحيدة التي كشفت ابطال جريمة الخطف ومنفذيها • • فقد كان التقرير الذي اعدّه مثل الاتحاد الدولي لحقوق الانسان جان بيار فيليو واضحا في ادانته للقوات اللبنانية وتحميلها مسؤولية اخفاء ١٥٠٠ شخص لبناني وفلسطيني وعدم رد مسؤوليها على اللائحة التي سلمتها اياها اللجنة الدولية لحقوق الانسان في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٨٣ (ويمكننا اطلعكم على التقرير الذي اعدّه مندوب الاتحاد الدولي وكشف حقيقة جرائم القوات اللبنانية) •

من هنا اصبح واضحا وبشكل قاطع للجميع من هو المسؤول عن هذه المأساة ومن هو المشارك فيها والمسؤول عن استمرارها هذه المدة الطويلة ، والمسؤول عن المزيد من الضحايا الذين يخطفون يوميا • وللمعلومات نشير ان عدد المخطوفين الذي كان مسجلا في لوائحنا والذي نشرناه في مؤتمرنا الصحفي الذي عقدناه بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٨ كان ١٠٩٩١ واليوم لدينا ٢٠١١ •

فيما يخص جبهة الخلاص وحركة امل والمعارضة الوطنية :

ان هؤلاء المخطوفين والمعتقلين والمفقودين شكلوا قبل اختطافهم واعتقالهم قاعدة اساسية من قواعد ترسيخ العمل الوطني في لبنان وكانوا من المدافعين عن ارضه وحرية وعروبته ، وكانت هو يتهم ومنطقتهم وصمودهم ذريعة لا حتجازهم • ويشكلون اليوم بنيا بهم قضية وطنية بحد ذاتها ، ويكون الغاء اتفاق ١٧ أيار واعادة التوازن الى الوطن بكل اشكاله من حريات واصلاح داخلي • • • • • مبتورا اذا تم دون فرض عودة جميع هؤلاء اينما كانوا ، ومحاسبة المسؤولين في الحكم وخارجه عن هذه القضية الانسانية والوطنية •

وهنا نرفض رفضا قاطعا ان تبقى هذه القضية مدرجة على جداول الاعمال كمجرد بند مثل باقي البنود لانها لم تعد تحتل اي تأجيل فهي قضية تطال اولا ارواحا بشرية ، وثانيا تعتبر اول مدخل حقيقي لاى وفاق فعلي لانها تعبر فعلا عن صفاء النيات ورغبة صادقة فسي التحايش •

وهنا اذ نتوجه بهذا الشرح لجبهة الخلاص وحركة امل ليس لاننا نشك في موقفهما من هذه القضية ، بل ثقة منا بقدرتهما على انتزاع هذا الموضوع من اطار نهج الحكم المستمر والثابت في التعامل مع هذه القضية الوطنية باسلوب التهرب والمناورة ، ومن قدرتهما على فرض الحل الطبيعي لهذه القضية بالاخراج عن جميع المخطوفين والمعتقلين ومعرفة مصير المفقودين ومحاكمة المسؤولين ، وانتشالنا من المعاناة المتشعبة التي نعيشها وتخليص رجالنا

— ٤ —

- من اقبية العذاب والقهر ، لاننا كما شاركنا في صنع الانتصار يحق لنا الاحتفال به .
- ونحن نعتبر ان المؤتمر جنيف الثاني هو بداية فعلية لحكومة اتحاد وطني ولعودة اللحة بين اللبنانيين بشتى انتماءاتهم تؤكد اننا اذا كنا لم نلجأ الى السلبية فسي السابق فاننا ومن موقع المجروح الفعلي في هذه الحرب ، ومن موقع المعاناة التي نعيش نقول وبصراحة انه لدينا القدرات الكاملة لتكون كل ام منا وكل طفل من اطفالنا قبلسة موقوتة تتفجر في اى مكان واى زمان .

بيروت في ١٩٨٤ / ٣ / ٨